

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٥ وبكتابه رقم (٢٠١٥/١٢١) رفع
النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم (٢٠١٤/١٠١٣) تاريخ
٢٠١٥/٢/١٥ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات
الكبرى كون الحكم الصادر فيها تضمن :

عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
تجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٦)
عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على المتهم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة
سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

مبدئياً أن الحكم الصادر جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً
وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة
(٢٧٤) من أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات
الكبرى كانت قد أحالت المتهم
لمحاكمته عن جرم :

جناية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكمها غيابياً قابلاً لإعادة المحاكمة في القضية رقم (٢٠١٣/٩٧٥) تاريخ ٢٠١٣/٧/٢٥ والمتضمن تجريمه بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم.

وبتاريخ ٢٠١٤/٨/١٢ وعلى ضوء القبض على المتهم المميز وإحالاته إلى محكمة الجنايات الكبرى قررت المحكمة إلغاء الحكم الغيابي والإجراءات الصادرة بحق المتهم وإعادة محاكمته مجدداً وفق الأصول العادية .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكمها برقم (٢٠١٤/١٠١٣) تاريخ ٢٠١٥/٢/١٥ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

المجني عليه من مواليد ١٩٩٩/١/٢١ وأنه بتاريخ ٢٠١٣/٥/١١ كان المجني عليه في الشارع قرب منزل ذويه فتوقفت بجانيه سيارة تكسي يقودها المتهم وأوصله إلى منزله وفي الطريق كان قد طلب المجني عليه رقم هاتفه ليتعرف عليه وقام الأخير بتزويده برقم هاتفه وبعد أن انزل المجني عليه من التكسي أصبح المتهم يتصل به ويدعوه لتناول القهوة وأرسل له رسالة أنه موجود أمام المنزل وطلب من المجني عليه النزول إليه ففعل المجني عليه ذلك وصعد المجني عليه مع المتهم وأصبح المتهم يتحدث مع المجني عليه عن الأمور الجنسية ويغريه بأن هناك فتيات يقمن بمص قضيب الشخص مقابل عشرين ديناراً وقام المتهم بإعطاء المجني عليه نقوداً ليحضر الشوكولاته والمشروبات الغازية من البقالة وبعد أن أحضرها المجني عليه وجلس بالكرسي بجانب السائق طلب المتهم من المجني عليه أن يسلح الشورت ويخرج قضيبه وقام بوضعه

يده على قضيبيه والتحسيس عليه ثم أنزل شورت المجني عليه وكلسونه وقام المتهم بمص قضيبي المجني عليه وصادف مرور أشخاص فابتعد المتهم عن المجني عليه وتمكن المجني عليه من النزول وهرب إلى منزله وأبلغ ذويه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض بحدود
المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات وضع المتهم المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مد سبـع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وكون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا طالباً تأييده .

وباستعراض أوراق الدعوى وما ورد فيها من بيانات باعتبار محكمتنا محكمة موضوع نجد :

أ- من حيث الواقعة فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البيئة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطعت أجزاء منها أثبتتها في متنها وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها والتي نقرأها عليها والثابتة بشهادات شهود النيابة العامة التي تكفي للاقتناع بأن المتهم ارتكب ما أسند إليه طالما أنه لم يقدم بيئة على خلافه .

ب- التطبيقات القانونية فإن فعل المتهم المميز المتمثل بقيامه بالإمساك بقضيب المجني عليه ، الذي لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره وتشليحه بنطولونه وكلسونه وقيام المتهم بمص قضيب المجني عليه دون إرادته ورضاه فإن هذه الأفعال تشكل جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات كونها استطالت إلى عورة المجني عليه وهو قضيبه وهو من الأماكن التي يحرص الناس على صونها والذود عنها .

ج- من حيث العقوبة إن العقوبة المفروضة على المتهم المميز تقع ضمن حدودها القانونية وعليه فإن محكمتنا تقرر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار التجريم والحكم كون القرار المميز حكماً قد جاء مستجماً لمقوماته ومشتلاً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

لذلك نقرر تأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٧ شوال سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٧/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

الدهل حوق

رئيس الديوان

دقيق ب. ع